



Distr.
GENERAL
A/39/741
4 December 1984
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٥١ من جدول الأعمال

مقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير
الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال
الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد نغاري كيسيلي (تشاد)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "مقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها : تقرير مؤتمر نزع السلاح" في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧/٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وناه على توصية المكتب ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة الأولى .

٣ - وقررت اللجنة الأولى ، في جلستها الثانية المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ، أن تجرى مناقشة عامة بشأن البنود المتعلقة بنزع السلاح والمعالجة اليها ، وهي البنود من ٤٥ إلى ٦٥ والبنود ١٤٢ ، والتي أحالتها الجمعية العامة في جلستها العامة ٢٧ المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى اللجنة الأولى ، على أن يعقب ذلك الادلاء بكلمات عن بنود محددة في جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومواصلة المناقشة العامة ، حسب الاقتضاء . وجرت المناقشات المتعلقة بتلك البنود فيما بين الجلسة ٣ والجلسة ٣٦ ، في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/39/PV.3 إلى A/C.1/39/PV.36) .

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٥١ ، كان معروضا على اللجنة الأولى الوثائق التالية :

(أ) تقرير مؤتمر نزع السلاح (١) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتوفولو لدى الأمم المتحدة (A/39/529) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها البلاغ الختامي لاجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ (A/39/560-S/16773) .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/39/L.21

٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأفغانستان ، وأنغولا ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وفييت نام ، ومنغوليا مشروع قرار عنوانه "عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها" (A/C.1/39/L.21) ، انضمت اليه في تقديمه بعد ذلك اثيوبيا واليمن الديمقراطية . وقام ممثل بلغاريا بتقديم مشروع القرار في الجلسة ٣٤ المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر .

٦ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤٥ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/39/L.21 بتصويت مسجل بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٧) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٧ (A/39/27) .

جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ،
سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيراليون ،
شيلي ، العراق ، عمان ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ،
فنزولا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ،
كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ،
مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ،
المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ،
نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا ، اليمن ،
اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ،
فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات
المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المتنعون : الأرجنتين ، أوروغواي ، ايرلندا ، البرازيل ، بورما ، جزر البهاما ،
الجمهورية الدومينيكية ، ساحل العاج ، السويد ، الصين ،
كولومبيا ، ماليزيا ، النمسا ، هايتي ، الهند ، هندوراس .

ثالثا - توصية اللجنة الأولى

٧ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

“ عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير
الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال
الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

ان الجمعية العامة ،

اقتناعا منها بالحاجة الى اتخاذ تدابير فعّالة من أجل تعزيز أمن
الدول ، واستجابة منها للرغبة التي تشترك فيها جميع الدول في القضاء على
الحرب ومنع السعي النووي ،

وان تأخذ في اعتبارها مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، والذي أهدأ تأكيداً في عدد من اعلانات الأمم المتحدة وقراراتها ،

وان تضع في اعتبارها أنه ، الى حين تحقيق نزع السلاح على أساس عالمي ، من الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي أن يضع تدابير فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية من قبل أية جهة ،

وان تسلّم بأن التدابير الفعالة الرامية الى اعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها يمكن أن يشكّل اسهاماً ايجابياً في منع انتشار تلك الأسلحة ،

وان تلاحظ مع الارتياح تصميم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم على منع ادخال الأسلحة النووية الى أراضيها ، وعلى ضمان عدم وجود تلك الأسلحة كلية ، كل في اقليمها ، وبوسائل منها انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ما يتم التوصل اليه بارادة حرة من ترتيبات فيما بين دول الاقليم المعني ، وحرصاً منها على تشجيع بلوغ هذا الهدف والاسهام في بلوغه ،

وان يساورها القلق اذا استمر تصعيد سباق التسلّح ، ولا سيما لدخول سباق التسلّح النووي مرحلة جديدة من حيث النوعية ، وامكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، وخطر اندلاع حرب نووية ،

ورغبة منها في تشجيع تنفيذ الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢) ، وهي أول دورة استثنائية تكرر لنتزع السلاح ، والتي حدثت فيها الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية على متابعة الجهود الرامية الى أن تتخذ ، حسب الاقتضا ، ترتيبات فعالة تؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ،

وان تشير الى قراراتها العديدة المتعلقة بهذا الموضوع ، وكذلك الى الجزء ذي الصلة من التقرير الخاص للجنة نزع السلاح (٣) ، المقدم للجمعية العامة

(٢) القرار د/١٠ - ٢٠٠٠

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ،

الملحق رقم ٢ (A/S-12/2) ، الفرع الثالث - جيم .

في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة
لنزع السلاح ،

وان تلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح قد نظر ، في عام ١٩٨٤ ، في البند
المعنون " الترتيبات الدولية الفعالة الرامية الى اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة
النوية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، وكذلك
في الأعمال التي اضطلعت بها لجنتها المخصصة بشأن هذا البند ، على النحو
الوارد في تقرير مؤتمر نزع السلاح (٤) ،

وان تشير الى الاقتراحات المقدمة بشأن هذا الموضوع الى الجمعية
العامة وفي مؤتمر نزع السلاح ، بما في ذلك المشاريع الخاصة باتفاقية دولية ،
والى التأييد الدولي الواسع النطاق لابرام مثل تلك الاتفاقية ،

ورغبة منها في تشجيع الانهاج الجسر والناجح لمعادنات مؤتمر نزع
السلاح الرامية الى وضع اتفاقية بشأن البند المشار اليه أعلاه ،

وان تلاحظ كذلك أن مؤتمر نزع السلاح قد نظر أيضا في فكرة الترتيبات
المؤقتة بوصفها خطوة أولى نحو ابرام مثل هذه المعاهدة ،

وان ترحب مرة أخرى بالاعلان الرسمي الصادر عن بعض الدول الحائزة
للأسلحة النووية بشأن عدم البند باستعمال الأسلحة النووية ، واقتناعا منها بأنه
ان ما تعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بالآ تكون البادئة
باستعمال الأسلحة النووية ، فسوف يكون ذلك في الممارسة العملية بمثابة حظر
استعمال الأسلحة النووية ضد جميع الدول ، بما في ذلك جميع الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ،

وان تضع في اعتبارها أنه ينبغي ، في صدد البحث عن حل لمشكلة
الضمانات الأمنية ، منح الأولوية للاهتمامات الأمنية المشروعة للدول غير الحائزة
للأسلحة النووية التي لها كل الحق ، بحكم تخليها عن الخيار النووي وعدم
السماح بوضع أسلحة نووية على أراضيها ، في توقع الحصول على أكثر الضمانات
فعالية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،

وان تدرك أن الضمانات غير المشروطة من جانب جميع الدول الحائزة
للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أية

(٤) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٧ (A/39/27) ،

ظروف ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي ليست لديها أية أسلحة نووية على أراضيها ، انما يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام اجباري للقواعد المنظمة للعلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تظلم بالمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب حرب نووية ، وبالتالي تجنب البشرية نتائجها المدمرة ،

١ - تعيد مرة أخرى تأكيد الحاجة الملحة الى التوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية الفعالة الرامية الى اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح أن مؤتمر نزع السلاح لم يشهد ، مرة أخرى ، أى اعتراض من حيث المبدأ على فكرة عقد اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع ، رغم أن المصائب التي تنطوي عليها قد تم توضيحها أيضاً ؛

٣ - تعرب عن أسفها لأن مصائب معددة تتعلق بالتصورات المغتلفة للمصالح الأمنية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد حالت مرة أخرى دون تمكن مؤتمر نزع السلاح من احراز تقدم كبير نحو التوصل الى اتفاق ؛

٤ - تري أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يواصل استكشاف الأساليب والوسائل الكفيلة بالتغلب على المصائب التي تصادف في المفاوضات الرامية الى التوصل الى اتفاق مناسب بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لاهطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ؛

٥ - ترجو من مؤتمر نزع السلاح أن يواصل المحادثات على النحو الموصى به في تقرير دورته لعام ١٩٨٤ (٥) بغية ابرام صك دولي له طابع الالتزام القانوني لاهطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت في دورتها الأربعين البند المعنون "عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها" .